



سجن ميز - لونغ كيش - ليزبرن  
(مكان احتجاز السجناء السياسيين)



محكمة شارع كرملن -  
بلفاست  
(مكان محاكمات المتهمين  
السياسيين)

السجناء السياسيون، المقاومة والقانون في  
آيرلندا الشمالية:  
ورقة بحثية عن النشاط الفلسطيني

مارس 2015

## المحتويات

iii	تمهيد
iv	شكر وتقدير وإخلاء المسؤولية
v	موجز تنفيذي
1	مقدمة: خلفية الصراع في أيرلندا الشمالية
1	القومية / الجمهورية
2	الوحدوية / الولاء
2	الدولة البريطانية بوصفها طرفاً مسلحاً
3	استراتيجيات الدولة البريطانية في التعامل مع السجناء السياسيين
3	التفاعل والاحتواء والتفاوض (1969 – 1975)
4	التجريم والقمع وإنكار الدافع السياسي (1975 – 1981)
5	النزعة الإدارية والسجناء السياسيون في تحدٍ "فني"
5	إدارة السجون: خاتمة
5	الاعتقال السياسي والمقاومة
6	استراتيجيات المقاومة لدى المعتقلين السياسيين في أيرلندا الشمالية
7	الجماعة بوصفها مقاومة
7	الهروب والمقاومة – المقاومة بالسخرية
7	المقاومة والقانون – التحدي بالقانون وتطويع أسلحة الدولة
9	الإضراب عن الطعام والوفاة: المقاومة بالتضحية بالنفس
10	العنف والمقاومة بوصفهما عقاب
11	إطلاق سراح السجناء وإتفاق الجمعة العظيمة
11	خاتمة
13	المراجع

## السجناء السياسيون، المقاومة والقانون في أيرلندا الشمالية: ورقة بحثية عن النشاط الفلسطيني

### تمهيد

يأتي هذا التقرير ضمن مشروع (محامون، صراع، انتقال) *Lawyers, Conflict & Transition* - وهي مبادرة مدتها ثلاثة أعوام بتمويل من مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية.

يستكشف المشروع نطاقه الأوسع دور المحامين أثناء الصراعات، وفي ظل الديكتاتوريات والتحولات السياسية. وعلى الرغم من مركزية سيادة القانون في النظرية والممارسة المعاصرة للعدالة الانتقالية، إلا إن هناك القليل من التركيز في الأدبيات ذات الصلة على دور المحامين خارج المحاكم - أو في الحقيقة بصفتهم "أناس حقيقيين" فاعلين في هذه المنظومة.

وبالاعتماد على ست دراسات حالة الرئيسية (كمبوديا، شيلي، إسرائيل، فلسطين، تونس، وجنوب أفريقيا) شرعنا في وضع إطار مقارن وموضوعي لمهنة المحاماة في مراحل تاريخية في المجتمعات التي شهدت حقبة من الصراع أعقبتها مراحل انتقالية. وبتخاذ نهج شامل لدور ووظيفة القانون والمحامين، يهدف المشروع إلى أن يكون بمثابة جسر رابط بين العدالة الانتقالية وسوسيولوجية المهن القانونية.

وقد تشكل فريق العمل في المشروع من ممثلين لكل من كلية القانون في جامعة كوينز في بلفاست ومعهد العدالة الانتقالية في جامعة ألستر.

ينطوي هذا المشروع في جوهره على بعد واقعي، ويسعى لإحداث فارق سواء في النظرية أو التطبيق. وبالإضافة إلى المخرجات الأكاديمية، فقد كنا مصممين على تقديم عمل من شأنه مساعدة المجتمعات موضوع البحث. وكنا أيضا ندرك منذ البداية أن العاملين الميدانيين بين الجماعات الأكاديمية مستهزمون أحيانا بأنهم "يهبطون بغتة" ليحققوا ما يصبون إليه، ومن ثم يرحلون من دون أن يشعر من ساهم معهم بأي فائدة ملموسة عادت عليه. ولذلك، وكجزء من سياستنا الأخلاقية، قررنا تقديم هذه السلسلة من التقارير الموجهة نحو التطبيق، والمصممة خصيصا لكل اختصاص تحت المجهر البحثي، فضلا عن تقديم خلاصات تلك الأبحاث في تقارير نعرضها على عموم المعنيين حول العالم.

وكان الأشخاص الذين جرت مقابلتهم لأجل المشروع الأوسع نطاقاً (وهم أكثر من 120 شخص) مدعويين إلى اقتراح مواضيع البحوث والمواضيع الرئيسية ذات الصلة المباشرة بهم وبالمنظمات والشبكات التي يعملون معها. وقام فريق العمل الأساسي بعملية فرز وتحليل تلك الاقتراحات وحدد تقريرين رئيسيين لكل اختصاص.

ومن بين القضايا التي مثلت أهمية كبيرة بالنسبة لمن التقيناهم من الفلسطينيين تلك الخاصة بتجربة السجناء السياسيين خلال الصراع في أيرلندا الشمالية، والاستراتيجيات المعتمدة من قبل الدولة، واستراتيجيات المقاومة المتمزمنة والتي اعتمدها السجناء السياسيين والدور الذي لعبه القانون (والمحامون) في تطور تلك الاستراتيجيات لدى الطرفين. وعلى الرغم من أن هذا الموضوع المقترح كان أوسع من نطاق تركيز المشروع في اختصاصات أخرى، لأنه كان مطلب عدد كبير من المشاركين الفلسطينيين، ولأنه كان ضمن مجال خبرة فريق البحث، فقد وافقتنا على الطلب.

نهدف من هذه التقارير أن تكون ذات قيمة فورية للممارسين، وعلى هذا النحو سعينا إلى تجنب المصطلحات واللغة الأكاديمية المعقدة. كما وفرنا النصوص بلغتين؛ الإنجليزية ولغات محلية ذات صلة - وهنا في هذه الحالة تكون اللغة العربية.

وتعكس شريحة قراء التقارير التي نستهدفها تلك المجموعة المتنوعة من المشاركين الذين التقيناهم:

- العاملون في المجال القانوني محلياً ودولياً (بما في ذلك المحامون أصحاب القضايا ومحامو الدولة)
- العاملون في المجال القانوني محلياً ودولياً
- أصحاب الفكر والرأي المهتمون بدور المحامين بوصفهم فاعلين في الشأن السياسي والاجتماعي (مع تركيز خاص على العدالة الانتقالية)
- المسؤولون الحكوميون
- السياسيون (صانعي السياسات) في مختلف الدول
- نشطاء المجتمع المدني
- الصحفيون وغيرهم من المعلقين السياسيين

سنقوم بتوفير السلسلة كاملة عبر موقعنا الإلكتروني ([www.lawyersconflictandtransition.org](http://www.lawyersconflictandtransition.org)) كما سيتم تعميمها عبر شبكاتنا المتنوعة وكذلك حسابنا على تويتر (@lawyers\_TJ).

أملنا أن تجدوا في قراءة التقرير متعة وأن تقوموا بالتعريف به لدى جميع معارفكم.

لمزيد من المعلومات عن المشروع، يرجى التواصل معنا:

[www.lawyersconflictandtransition.org/contact](http://www.lawyersconflictandtransition.org/contact)

د. كيران مكيفوي  
مدير مشروع محامون، صراع وانتقال  
ابريل 2015

## شكر وتقدير وإخلاء المسؤولية

قام على إعداد هذا التقرير د. كيران مكيفوي ، مدير مشروع محامون، صراع وانتقال. وقد سبق لمكيفوي أن قدم كتاب بعنوان *Paramilitary Imprisonment in Northern Ireland: Resistance Management and Release Beyond the Wire: Ex-prisoners and Conflict* (2001, Oxford University Press) وكذلك كتاب *Resolution in Northern Ireland* (2008, Pluto, with Pete Shirlow). وتبقى جميع الآراء الواردة في التقرير، وأي أخطاء به، مسؤولية المؤلف.

هذا التقرير متاح مجاناً. ما ورد في التقرير من آراء ووجهات نظر تعود للكاتب وليس لمجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية. ويمكنك استخدامه ونسخه كلياً أو جزئياً لأغراض تعليمية بشرط أن (1) لا تغير أو تعدل المحتوى؛ (2) تستخدم المواد على أساس غير هادف للربح؛ و(3) التعريف بأصحاب حقوق الطبع ومصدر في أي مقتطف من التقرير.

إلى أقصى حد يسمح به القانون، يستبعد المؤلف أي مسؤولية تقع عليه نتاج استخدامك للتقرير. ويؤكد المؤلف على حقها المعنوي بموجب قانون حقوق التأليف والنشر وقانون براءات الاختراع للعام 1988 والذي يقضي بأن يتم التعريف به باعتباره مؤلف هذا العمل.

**ISBN: 9781909131309**

## موجز تنفيذي

للأغراض الحالية، فإن أفضل وصف للصراع في أيرلندا الشمالية هو أنه ينطوي على ثلاث مجموعات من الجهات الفاعلة؛ القوميون / الجمهوريون، والوحديون/ الموالين، والدولة البريطانية. ولكل مجموعة من الأنصار تعبيراتها "السياسية" الحصرية المعتدلة والتي تعبر عن عقيدتها وكذلك لكل منها مجموعاتها المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل جماعة متهمة بارتكاب أعمال عنف متطرفة. وأدى ذلك إلى سجن الجمهوريين (الجيش الجمهوري الأيرلندي IRA، وجيش التحرير الوطني الأيرلندي INLA، وغيرها من الجماعات)، والموالين (قوة متطوعي الأستر UVF، واتحاد الدفاع عن الأستر UDA وجماعات أخرى) وعدد قليل جدا من ممثلي الدولة (الشرطة والجيش).

## إدارة السجن

اعتمدت الدولة البريطانية ثلاث استراتيجيات واسعة النطاق للتعامل مع السجناء السياسيين إلى أن أطلق سراح معظم هؤلاء السجناء كجزء من اتفاق سلام يوم الجمعة العظيمة. وكانت هذه الاستراتيجيات على النحو التالي: (أ) الاحتواء التفاعلي (Reactive) (1969-1975 Containment) (ب) التجريم (Criminalisation) (1976-1981) (ج) النزعة الإدارية (Managerialism) (1981-1998).

**الاحتواء التفاعلي:** هو تعديل للأساليب الاستعمارية السابقة التي نفذت في أماكن أخرى. وهو يعكس حاجة الدولة للرد على اندلاع العنف السياسي، واحتواء أولئك الذين يعتقد تورطهم في هذا العنف، وقمع تلك الجهات ومؤيديهم حتى يمكن التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وشملت الاستراتيجية الاعتقال دون محاكمة، ومحاكم ديبلوك الخاصة من دون هيئة محلفين للمتورطين بدوافع سياسية، وحالة الفئة الخاصة للسجناء السياسيين. حيث تنطوي هذه الأخيرة على احتجاز السجناء في أماكن منفصلة وفقا للفصيل السياسي، والتعرف على الهياكل القيادية للسجناء، والسماح للسجناء بالتدرب وعقد المحاضرات العسكرية والسياسية للاحتفاظ بسيطرة كبيرة على مساحة نفوذهم في السجن.

**التجريم:** كان محاولة لاستخدام السجن في محاولة كسر الجيش الجمهوري الأيرلندي على وجه الخصوص. وينطوي على رفض الاعتراف بالسجناء على أنهم أصحاب دوافع سياسية وليست جنائية، في محاولة لدمجهم قسرا مع الفصائل المعارضة لهم والمجرمين العاديين، فضلا عن محاولة إجبار السجن على العمل وارتداء زي السجن والقيام بمختلف المهام المتعارف عليها في السجن "العادي". وقد أدى ذلك مباشرة إلى أن يتبنى السجناء استراتيجيات مقاومة تمثلت في الاحتجاج بالأغطية، والاحتجاج بالقاذورات، والإضراب عن الطعام.

**النزعة الإدارية:** هي استراتيجية تركز أكثر على الخطاب الإداري بدلا من الإيديولوجي والسياسي. حيث لم تعتبر السجن وسيلة لهزيمة العنف السياسي بل أماكن يمكن فيها، وفي أحسن الأحوال، السيطرة على عتبات هذا العنف. وقد اعتبرت إدارة السجناء السياسيين تحديا علميا أو فنياً أكثر صعوبة أمام موظفي السجن. وحاولت ترشيد عملية صنع السياسات، واتخاذ القرارات التنفيذية في إدارة السجن بعيدا عن السياسيين، والسعي للحد قدر الإمكان من سطوة ونفوذ السجناء السياسيين - مع إدراك حقيقة أن هذا لن يكون ممكنا دوماً.

## المقاومة في السجن

تميزت مقاومة السجناء في أيرلندا الشمالية بتركيز رئيسي على صنع مجتمع سجن. وتضمنت استراتيجيات المقاومة ما يلي: الهروب (المقاومة الساخرة)؛ القانون (المقاومة بالتحدى القانوني)؛ الإضراب عن الطعام (المقاومة بالتضحية)؛ والعنف (المقاومة بالحق الأذى).

**المقاومة بالهروب:** يعتبر الهروب التعبير الكلاسيكي عن المقاومة لدى السجناء السياسيين. فكثير من السجناء السياسيين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم "أسرى حرب" عليهم "واجب" الهروب. ويؤدي الهروب إلى تسهيل الانضمام مجددا إلى الصراع العسكري في الخارج، ورفع الروح المعنوية للرفاق والمؤيدين وتوجيه ضربة رمزية ضد العدو. وفي أيرلندا الشمالية، كان الجمهوريون بشكل خاص على استعداد لتنفيذ عمليات الهروب وبمصادر متنوعة؛ فقد مارس الجمهوريون الهرب من السجن طوال فترة الصراع. حفروا الأنفاق، وهربوا للأسلحة والمتفجرات، هدموا جدران السجن، وخطفوا طائرات الهليكوبتر، وهربوا سباحة، وهربوا بسيارات، وهربوا متكررين في زي الموظفين والمحامين بل وحتى في ملابس النساء. وباختصار، كان الهروب سمة مميزة لتجربة السجن لدى الجمهوريين.

**المقاومة بالقانون:** في الأيام الأولى للصراع، رفض السجناء الجمهوريون الاعتراف بشرعية المحاكم. لكن هذا التكتيك تغير تدريجيا لأنهم أدركوا سهولة إسقاط تلك الحجة. وبدءاً من الثمانينيات، بدأ سجناء الجيش الجمهوري الأيرلندي وغيرهم من السجناء الجمهوريين في التعامل مع القانون والمحاكم باعتباره ساحة نضال إضافية إلى جانب الكفاح المسلح والتعبئة السياسية. وعندما قررت الحركة في نهاية المطاف التخلي عن الكفاح المسلح في منتصف التسعينيات، كان جزء من سبب هذا القرار هو أن قيادة الحزب الجمهوري تمكنت من اقناع غالبية المنتهين للحركة بقدرتها على تحقيق المزيد من المكاسب عبر السياسة والقانون وبقدر يفوق ما كان يمكن أن يتحقق بالكفاح المسلح.

**المقاومة بالإضراب عن الطعام:** يعتبر الإضراب عن الطعام استراتيجية مقاومة في مواجهة عدو أكثر قوة. فمن خلال هذا الحرمان والتضحية بالنفس والقدرة على التحمل، يتحول الجسد نفسه إلى ساحة رمزية للنضال. وللسجناء السياسيين الأيرلنديين تاريخ طويل في الإضراب عن الطعام، وكان هذا عادة باعتباره تأكيداً على ضرورة أن يعاملوا على أنهم سجناء سياسيين. وعقب سياسة التجريم التي اتبعتها السجون، جاء رد السجناء الجمهوريين برفض ارتداء زي السجن وارتداء الأغطية فقط (احتجاج البطانيات)، وتلطخ جدران زنازاتهم بالبول والبراز (الاحتجاج بالقذارة)، ثم اللجوء في عامي 1980 و1981 إلى الإضراب عن الطعام. وقد توفي عشرة من المضربين عن الطعام في موجة الإضراب الثانية وكان من بينهم زعيم الإضراب، بوبي ساندرز. وكان السيد ساندرز قد انتخب عضواً في برلمان وستمنستر أثناء الإضراب عن الطعام وحظيت وفاته باهتمام هائل في جميع أنحاء العالم؛ وانتقدت الكثير من وسائل الإعلام العالمية تعنت رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر في هذا الصدد.

**المقاومة بالعنف:** استخدم السجناء السياسيون في أيرلندا الشمالية العنف كاستراتيجية مقاومة ضد موظفي السجن، ضد السجناء من الفصائل المتناحرة، وضد أعضائهم (لأسباب تأديبية)، وضد السجناء العاديين (الذي اعتبروهم تهديداً لأمنهم)، وكذلك تجاه منشآت السجن. وفي بعض الأحيان، طلب السجناء دعم رفاقهم في خارج السجن من خلال تنفيذ أعمال مسلحة لدعم نضالهم في السجن - حيث لقي ثلاثون ضابطاً من ضباط السجون مصرعهم على أيدي تلك الجماعات شبه العسكرية، وجميع الضحايا عدا اثنين منهم سقطوا على أيدي الجمهوريين لدعم حملات السجناء. ويرى السجناء السياسيون في اللجوء للعنف استراتيجية عالية المخاطر، مثلها مثل الإضراب عن الطعام. ويمكن أن تأتي بنتائج عكسية، وتشجع النظام على تنفيذ رد فعل أشد قسوة، ويمكن أن تلحق الضرر بالعلاقات مع إدارة السجن والعاملين بها. كما يمكن أن يكون لها عواقب سلبية على النضال السياسي لهؤلاء السجناء. وتراجعت حالات استخدام العنف ضد موظفي السجن من جانب الجمهوريين بدءاً من أواخر الثمانينيات وازدادت على ما يبدو ذات صبغة استراتيجية أوسع نطاقاً.

## الإفراج عن السجناء

بعد إبرام اتفاق سلام الجمعة العظيمة في العام 1998، أصبح من اللازم إطلاق سراح السجناء الذين ينتمون إلى الفصائل التي وافقت على وقف إطلاق النار. حيث نصت الاتفاقية على أن يطلق سراح جميع هؤلاء السجناء في غضون سنتين، بغض النظر عن خطورة جرائمهم. ولم يكن الإفراج مشروطاً بتسليم السلاح. ومن أطلق سراحهم السجناء برخصة كان يمكن إعادة سجنه من دون الحاجة إلى إعادة محاكمة وإدانة في حال الاشتباه في كونه قد عاد للانخراط في العنف السياسي. وعلى الرغم من هذه الآلية، وبعد مرور نحو 15 عاماً على الاتفاق، فلم يعد سوى أقل من 5٪ من عدد الذين أفرج عنهم إلى السجن لارتكابهم جرائم ذات دوافع سياسية. وكان برنامج الإفراج المبكر عن عناصر من عناصر نجاح عملية السلام في أيرلندا الشمالية. وتضمن الاتفاق أيضاً بنوداً تنص على إعادة إدماج السجناء السياسيين السابقين. وبدعم كبير من الاتحاد الأوروبي، أصبح العديد من السجناء السابقين من أهم بناء السلام والقيادات في مجتمعاتهم داخل المناطق التي تضررت من العنف.

## خاتمة

كانت السجون في أيرلندا الشمالية في مجملها ساحة صراع رئيسية. وتعكس الأنماط المختلفة لإدارة السجون والتي أوردنا تفصيلاً لها مختلف المواقف الأيديولوجية والسياسية والعملية داخل الدولة نحو عنف الجمهوريين والموالين. وتبين لنا الاستراتيجيات التي انتهجها السجناء، والتي ركزت على تأكيد جماعي لوضعهم باعتبارهم سجناء سياسيين في صراع سياسي، الكثير عن طريقة تفكير حركاتهم في مراحلها المختلفة على مدى السنوات الثلاثين الماضية. وقد أعلق السجنان اللذان ضما الجزء الأكبر من السجناء السياسيين - سجناء ميز وكرملنرود - وصار الأخير مزاراً سياحياً بارزاً. وبينما بقت أعداد صغيرة نسبياً من السجناء الذين ينتمون إلى المعارضة الجمهورية والمالية في سجون أيرلندا الشمالية (كانوا 27 سجيناً في سبتمبر 2014)، فإن السجون تبقى ذات دلالة رمزية قوية في ذلك الصراع التاريخي.

## مقدمة: خلفية الصراع في أيرلندا الشمالية

منذ أن بدأ الصراع في العام 1969، لقي حوالي 3700 شخص مصرعه وأصيب أكثر من 40000 ألف آخرين، وتكبد اقتصاد كل من بريطانيا وأيرلندا الشمالية عدة مليارات من الجنيهات. وفي ظل منطقة لا يتعدى عدد سكانها أكثر من مليون وسبعمئة ألف نسمة، فإن من المنطقي أن تقارن حجم الصراع في أيرلندا الشمالية بنظيره في سري لانكا أو لبنان. وإذا قارنا عدد الضحايا الذين سقطوا بما يمكن أن يصل إليه العدد في إنجلترا ذات الخمسين مليون نسمة، فإن النسبة تعادل مصرع 500000 ألف شخص. أي أنه وباختصار كان صراعاً ضارياً استمر لأمد طويل أثر سلبياً على كثير من الأسر والمجتمعات، وخاصة الشرائح الأفقر في المجتمع. وفي حين انتهى الصراع رسمياً في العام 1998 بتوقيع اتفاق الجمعة العظيمة، والذي نجم عنه موافقة الفصائل الرئيسية على وقف إطلاق النار والتخلي عن السلاح في بضعة سنوات، إلا أن هناك عدد صغير من الجماعات المنشقة قرر إما أن يواصل "الكفاح المسلح" أو أن يتحول في نهاية المطاف إلى عصابات إجرامية سياسية متورطة في تجارة المخدرات والأنشطة الإجرامية الأخرى.<sup>1</sup>

ولأغراض هذا التقرير، فإن أفضل وصف للصراع في أيرلندا الشمالية هو أنه ينطوي على ثلاث مجموعات من الجهات الفاعلة؛ القوميين / الجمهوريين، والوحديون / الموالين، والدولة البريطانية. ولكل مجموعة من الأنصار تعبيراتها "السياسية" الحصرية المعتدلة والتي تعبر عن عقيدتها وكذلك لكل منها مجموعاتها المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل جماعة متهمه بارتكاب أعمال عنف متطرف. وأدى ذلك إلى سجن الجمهوريين، والموالين، وعدد قليل جداً من الفاعلين من الدولة.

### القومية / الجمهورية

جرت العادة على أن يمثل حزب العمل الاشتراكي الديمقراطي SDLP الحركة القومية المعتدلة – وكان خلال أمد طويل من الصراع تحت قيادة جون هيويم؛ الزعيم الحائز على جائزة نوبل للسلام. أما الحركة الجمهورية، التي مثلت التعبير أقل اعتدالاً عن القومية الأيرلندية، بقيادة جيرري آدمز، فكان يمثلها حزب شين فين. واستمد كلا الحزبين الدعم في المقام الأول من الطائفة الكاثوليكية. وخلال الصراع، كان حزب العمل هو أكبر حزب قومي في أيرلندا الشمالية، ولكن منذ موافقة الجيش الجمهوري على وقف إطلاق النار في عام 1994 (والذي تم تعليقه ثم أعيد تنفيذه في عام 1997 وحتى يومنا هذا)، احتل حزب شين فين تلك المكانة وصار أكبر حزب سياسي في الحركة القومية الكاثوليكية؛ وهو الآن يمتلك أكثر من 70٪ من أصوات تلك الشريحة في المجتمع. واضحى شين فين، الذي لم يخض الانتخابات حتى الثمانينيات، أسرع الأحزاب نمواً في أيرلندا، الشمالية والجنوبية. وهو الجناح السياسي لأكبر جماعة جمهورية شبه عسكرية، وهي الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA)، الذي صار منحللاً الآن.

وفي حين كان هناك عدد من الجماعات الجمهورية التي تورطت في العنف السياسي، إلا أن الجيش الجمهوري كان أشهرها وأكبرها.<sup>2</sup> وخلال مسيرة عنف لم تقطعها سوى ثلاث فترات شهدت وقف إطلاق النار (آخرها في يوليو 1997 ولا تزال قائمة)، كان الجيش الجمهوري حاضراً منذ عام 1969 بأعمال شملت تفجيرات واغتيالات في كل أنحاء أيرلندا الشمالية وبريطانيا وأوروبا. وشملت تلك الحملة هجمات على قوات الأمن (الشرطة والجيش)، والشخصيات السياسية والقضائية، والقوات الموالية شبه العسكرية، والمدنيين كذلك. ونفذ الجيش الجمهوري أيضاً حملة من التفجيرات التي استهدفت أهدافاً اقتصادية وتجارية بغرض انهيار اقتصاد أيرلندا الشمالية وبريطانيا، أو حسب تعبيرهم "جعل احتلال أيرلندا عملية مكلفة للبريطانيين".

ومن المدنيين الذين قتلوا على يد الجيش الجمهوري من كانوا قد استهدفوا عمداً، وأولئك الذين أعدمهم الجيش بتهمة "الوشاية"، ومن اعتبرهم الجيش مذنبين بتهمة ممارسة نشاط معادٍ للمجتمع مثل تجارة المخدرات أو سرقة السيارات، علاوة على من قتلوا بالخطأ أو نتيجة إهمال خلال هجمات فاشلة على أهداف اقتصادية وضد قوات الأمن أو القوات شبه العسكرية الموالية. وفي أواخر الثمانينيات، زادت الهجمات المتعمدة على المدنيين بعد أن توسع الجيش الجمهوري في تعريفه لما أسماه "أهداف مشروعة" ليشمل المشاركين في أعمال البناء والتشييد أو تقديم الخدمات (مثل بيع السلع والخدمات) لقوات الأمن.

واعتبر الجيش الجمهوري وبقية الجماعات الجمهورية أنفسهم ورثة للتراث الجمهوري في أيرلندا (والذي يعود إلى العام 1798 على الأقل)، البلاد التي شهدت على مدار تاريخها عدداً من الحملات الكبرى التي تسعى لطرد الوجود البريطاني من أيرلندا بالكفاح المسلح. ومن وجهة نظرهم، فإن أسباب الصراع ما يلي: تقسيم الجزيرة بهدف ضمان الأغلبية المؤيدة للوحدة مع بريطانيا؛ التمييز المستشري ضد

<sup>1</sup> انظر:

D. McKittrick and D. McVea (2012) *Making Sense of the Troubles: A History of the Northern Ireland Conflict*. London: Penguin

<sup>2</sup> في ديسمبر 1969، انفصل الجيش الجمهوري الإقليمي عن القيادة الرئيسية (ومن هنا صار يسمى "الجيش الجمهوري الأيرلندي الرسمي"). وشيناً فشيناً صار الجيش الإقليمي – بتركيزه على المبادئ الجمهورية التقليدية – القوة المهيمنة (حيث أعلن الجيش الرسمي الأقرب إلى اليسار وقف إطلاق النار في العام 1972). انظر:

B. Hanley and S. Millar (2009) *The Lost Revolution: The Story of the Official IRA and the Workers' Party*, London: Penguin

الكاثوليك في الجزء الشمالي الواقعة تحت سيطرة مؤيدي الوحدة. وقوة شرطة مسبسة إلى حد كبير -وهي في الواقع الجناح العسكري لمؤيدي الوحدة. وكان الهدف المعلن للجيش طوال أزمنا الصراع هو طرد الوجود البريطاني وإعادة توحيد جزيرة أيرلندا التي قسمت في العام 1921.<sup>3</sup>

## الوحدوية / الولاء

فضلا عن عدد من الأحزاب الدستورية، يمتلك الحزب الوحدوي جناحا أشد عنفاً يشار إليه عادة باسم الولاء (أي تأكيد الولاء للتاج والاتحاد مع بريطانيا). وقد لعب الجناح السياسي لواحدة من الجماعات الموالية شبه العسكرية - بالرغم من محدودية عددها - دورا هاما جدا في تأمين وقف إطلاق النار من قبل المواليين في العام 1994.

ونفذت القوات شبه العسكرية الموالية حملة عنيفة من الإرهاب "الموالي للدولة" لدعم الحفاظ على الاتحاد مع بريطانيا والفشل الملحوظ لحكومتها في التعامل بفعالية مع الإرهاب الجمهوري. وكانت تستهدف المدنيين الكاثوليك وأهداف اقتصادية أو مدنية في الجمهورية الإيرلندية، أو نشطاء جمهوريين. ولأنهم اعتبروا أنفسهم في موقف دفاعي منذ البداية، فقد زعموا أنهم لجأوا إلى استخدام العنف السياسي بسبب الجيش الجمهوري - وأنهم يدافعون ليس فقط عن الارتباط بالمملكة المتحدة، ولكن أيضا عن مجتمعهم ضد العنف الجمهوري. ويقول المواليون بأنهم قد اضطروا، في ظل العدد القليل من الأهداف الجمهورية الواضحة خلاف أعضاء الجيش الجمهوري أو ممثلين منتخبين من حزب شين فين، لمهاجمة الجماعة الكاثوليكية بأسرها.

ومن واقع التعريف، فإن المواليين، باعتبارهم أعضاء جماعات شبه عسكرية موالية للدولة، كانوا في علاقة متناقضة مع تلك الدولة. حيث كانوا قيد الاعتقال والسجن من قبل الدولة التي كانوا يقاتلون لأجلها، ولم يعترضوا على شرعيتها إلى حد كبير. وظهروا أكثر استعدادا لقبول فكرة أنهم قد خرقوا القانون ويجب أن يدفعوا ثمن جرائمهم، ولكنهم شعروا أن ولاءهم لم يلق التقدير الكافي. وظهرت عبارة "جريمتهم الوحيدة هي الولاء" على الجدران في المناطق الموالية وبقت تمثل شعاراً لموقفهم لفترات طويلة.

وفي حين أن بعض القادة السياسيين وقادة المجتمع البارزين خلال فترة وقف إطلاق النار كانوا في الأصل من ضمن صفوف السجناء المواليين، إلا أن نظرة الأكاديميين والصحفيين ورجال الأمن وموظفي السجون إلى عموم التنظيمات الموالية شبه العسكرية هي أنها أقل تنظيماً وأقل انضباطاً من نظيراتها الجمهورية، وبالتالي يصعب عليهم المشاركة بشكل بناء. كما أنهم كانوا منخرطين على نطاق واسع في أنشطة إجرامية عادية، بما في ذلك تجارة المخدرات وتوزيعها.

وبالنظر إلى اهتمام النشطاء الفلسطينيين بمتابعة الحركة الجمهورية، فإن هذا التقرير يتمحور بالأساس حول هذه الحركة وقت أن كانت تنشط داخل السجون. ولمن هو معني بنشاط حركة المواليين داخل السجون فيمكننا أن نحيله إلى كتابات رئيسية مهمة في هذا الصدد.<sup>4</sup>

## الدولة البريطانية بوصفها طرفاً مسلحاً

الطرف الآخر الفاعل في الصراع المسلح في أيرلندا الشمالية هو قوات الأمن التابعة للدولة البريطانية. وهي تشمل الشرطة المحلية (شرطة ألستر الملكية، والآن تُسمي جهاز شرطة أيرلندا الشمالية)، والجيش البريطاني (بما في ذلك القوات الخاصة مثل القوات الجوية الخاصة، وفوج الدفاع المجدد محليا في ألستر) علاوة على وكالات الاستخبارات. وقد شملت استراتيجيات أمن الدولة مواجهة مفتوحة مع مثيري الشغب، و"إطلاق النار بقصد قتل أفراد الكمان"، وتجنيد عناصر داخل الفصائل الأخرى والجماعات الجمهورية والمالية شبه العسكرية، فضلا عن التعذيب وسوء معاملة المتهمين بالإرهاب في إطار تدابير قانون الطوارئ. وفي منعطفات مختلفة خلال فترة الصراع هذه، سعت الدولة إلى ترسيخ الإنطباع بكونها "حكم محايد" بين الكاثوليك والبروتستانت، وليس كونها أحد أطراف الصراع. وبالإضافة إلى ذلك، حاولت الدولة في أوقات مختلفة إنكار الأصول السياسية للصراع وعملت على تجريم المتورطين في العنف السياسي - أي التعامل مع السجناء السياسيين كما لو كانوا مجرمين عاديين. وكانت لهذه الاستراتيجية عواقب وخيمة في السجون.

<sup>3</sup> انظر:

R. English (2004) *Armed Struggle: The History of the IRA*. London: Macmillan.

<sup>4</sup> انظر:

P. Taylor (2000) *Loyalists*. London: Bloomsbury; K. McEvoy (2001) *Paramilitary Imprisonment in Northern Ireland: Resistance, Management and Release*. Oxford: Oxford University Press; W. Smith (2014) *Inside Man: Loyalists of Long Kesh - The Untold Story*. Newtownards: Colourpoint Books



وكانت الدولة مسؤولة بصورة مباشرة عن حوالي 10% من إجمالي عدد الوفيات (352 حالة) خلال الصراع، وغالبيتهم كانوا من المدنيين من خارج أطراف الصراع.<sup>5</sup>

### استراتيجيات الدولة البريطانية في التعامل مع السجناء السياسيين

اعتمدت الدولة البريطانية ثلاث استراتيجيات واسعة النطاق للتعامل مع السجناء السياسيين إلى أن أطلق سراح معظم هؤلاء السجناء كجزء من اتفاق سلام يوم الجمعة العظيمة (وسياتي شرحه لاحقاً). وكانت هذه الاستراتيجيات على النحو التالي: (أ) الاحتواء التفاعلي (Reactive Containment) 1969-1975 (ب) التجريم (Criminalisation) 1976-1981 (ج) النزعة الإدارية (Managerialism) 1981-1998.

### التفاعل، الاحتواء والتفاوض (1969 – 1975)

يمكننا تناول عناصر هذا النموذج في إطار التجارب الاستعمارية للحكومات البريطانية المتعاقبة في أماكن مثل قبرص وكينيا وماليزيا، وكذلك أيرلندا الشمالية. ففي أيرلندا الشمالية، شهدت فترة الاحتواء التفاعلي استغلال السجنون ضمن استراتيجية شاملة لمكافحة التمرد. وتميزت تلك الفترة بأسبعية حاجة الدولة للرد على اندلاع العنف السياسي، واحتواء أولئك الذين يعتقد أنهم متورطين في هذا العنف، وقمع تلك الجهات ومؤيديها حتى يمكن التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وقد تميزت تلك الفترة وإلى حد كبير بهيمنة العقليّة العسكرية الأمنية. واعتبرت انتقادات الإجراءات القانونية وحقوق الإنسان، في أحسن الأحوال، مجرد معوقات مزعجة تقوض فعالية استجابة الدولة للعنف السياسي.

وفي سياق أيرلندا الشمالية، شهدت تلك الفترة إدراج السجناء السياسيين المدانين في "وضعية فئة خاصة". واحتجز هؤلاء السجناء في لونغ كيش و"مجمعات" أخرى كانت تتسم بالفصل بين السجناء على أساس الفصائل. وكان السجناء يعملون داخل هياكل القيادة التنظيمية الخاصة بهم والتي من خلالها يتم توجيه جميع المفاوضات مع نظام السجنون. وكانت المحاضرات العسكرية والسياسية مسموحة، وكذلك سمح للسجناء بارتداء ملابسهم الخاصة بل وفي مناسبات عديدة كانوا يتحركون ويتدربون في ملابس عسكرية. والواقع يقول أن هؤلاء السجناء كانوا يتمتعون بحكم الأمر الواقع بوضعية أسرى الحرب.

وبالإضافة إلى ذلك، وبدءاً من عام 1971، كان "الإرهابيون" المشتبه بهم يحتجزون من دون محاكمة. وكان الاعتقال في معسكرات مماثلة لمعسكرات السجناء المحكوم عليهم ولكنها منفصلة عنها، وكذلك كان يتم الفصل بين السجناء على أساس الانتماء. وكانت إجراءات الاعتقال القانونية بسيطة إلى حد ما. فهي لا تتطلب سوى إصدار أمر الاعتقال من وزير الداخلية في فترة ستورمونت (وصارت تصدر في وقت لاحق بالأمر المباشر من قبل وزير الدولة لشؤون أيرلندا الشمالية). وكان المتهمون يستبعدون من جلسات الاستماع الإدارية، ويقدم الشهود (وهم عادة من ضباط الشرطة) الأدلة من وراء حجاب بما يفيد "اعتقادهم" أن المتهم متورط في الإرهاب، وكانت أوامر الاعتقال تجدد لمدة تصل إلى سنة، والأسباب الوحيدة لأي اعتراض قانوني كانت من باب "سوء نية". وكان الاعتقال أداة موجهة ضد الطائفة الكاثوليكية إلى حد كبير. فمن إجمالي عدد المعتقلين، كان هناك 2060 جمهوري معتقلي مقابل 109 معتقل من الموالين المشتبه بهم. وقد خلص تقرير لجنة غاردينر، التي شكلتها الحكومة البريطانية، إلى أن الاعتقال "أساء إلى القانون" وأنه "أشاع شعور عارم بالظلم وغياب العدالة" (غاردينر، 1975، ص 38-43)، وأوصت بالتخلي عن تلك الإجراءات تدريجياً.<sup>6</sup>

كما شهد تطبيق هذا النموذج في أيرلندا الشمالية أيضاً تغييرات كبيرة في طرق اعتقال المشتبه بهم من الجماعات شبه العسكرية ومحاكمتهم. ففي عام 1972، وفي أعقاب توصيات لجنة ديبلوك (1972)، أجرت الحكومة عدداً من التغييرات التشريعية. وشملت هذه التغييرات توسيع صلاحيات قوى الجيش والشرطة فيما يتعلق بالتوقيف والتفتيش والاعتقال والاحتجاز. كما صار القانون الذي يحكم مقبولية الأدلة أكثر تسامحاً وسمح بتوجيه الاتهام على أساس الاعتراف فقط. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكرنا أعلاه، فقد تم اعتماد نظام اعتبرت فيه الجرائم المتصلة بالعنف السياسي "جرائم مقررّة" وكانت محاكمتها تجري من دون هيئة محلفين؛ مثل محاكم "ديبلوك". وأخيراً، وطوال هذه الفترة لعب الجيش دوراً بارزاً في الإشراف على الأمن في سجون أيرلندا الشمالية. وبذل نظام السجنون الذي زاد عدد سجنائه من 269 سجين في

<sup>5</sup> انظر:

F. Ní Aoláin (2000) *The Politics of Force in Northern Ireland, Conflict Management and State Violence in Northern Ireland*. Belfast: Blackstaff

<sup>6</sup> انظر:

Lord Gardiner (1975) *Report Of A Committee To Consider, In The Context Of Civil Liberties And Human Rights, Measures To Deal With Terrorism In Northern Ireland*. London: HMSO

العام 1969 إلى 2687 سجين مع حلول العام 1975 وكذلك مصلحة السجون في أيرلندا الشمالية جهوداً لتوظيف أعداد كافية من العاملين بما يتناسب وعدد السجناء.

وفي ظل هذا النموذج تسنى للسلطات البريطانية أن تستفيد في وقت واحد من استراتيجيات وتكتيكات مختلفة تبدو في ظاهرها متناقضة وكذلك من أساليب للتعامل مع السجناء السياسيين (وقد اشتمل هذا على أعمال من قبيل القتل والتعذيب خارج نطاق القضاء)، والتفاوض مع قيادة السجناء خلال اعتقالهم، وإذا كانت الظروف السياسية في الخارج تتطلب ذلك كانت تعمد إلى الإفراج عن هؤلاء السجناء من دون تحري الآثار القانونية أو الأيديولوجية لمثل تلك الخطوة. والواقع أن ذلك كان يتيح للمكلفين بإدارة السجن التصرف الواقعية وفق دواعي أمنية (جيدة كانت أم سيئة) عند تحديد الأسلوب الأمثل للتعامل مع السجناء السياسيين، مع عدم إغفال الطابع السياسي للصراع الذي كانوا هم - حتماً - طرفاً فيه وفي مواجهة السجناء.

أما بالنسبة للعناصر القانونية لهذا النموذج، كما ذكرنا أعلاه، فقد تمت صياغة النظام ضمن قوانين الطوارئ المطبقة منذ تأسيس دولة أيرلندا الشمالية (والذي يسمح بالاعتقال من دون محاكمة)، وقوانين الطوارئ الجديدة (التي سهلت إنشاء محاكم ديبلوك من دون هيئة محلفين، وغيرت قواعد الأدلة بحيث يمكن توجيه المزيد من الاتهامات بناء على الاعترافات)، وإنفاذ سبل القواعد السجن التي تسمح للسجناء بتنظيم أنفسهم على أساس فصائل. وكما سنناقش هذا الموضوع بتفصيل لاحقاً، فقد كان المحامون يحضرون نيابة عن موكلهم في جلسات الاستماع ومحاكمات ديبلوك، ولكن التكتيكات القانونية المستخدمة (لا سيما في أوائل السبعينيات) كانت تتمثل في ما يمليه السجناء وحركاتهم السياسية على هؤلاء المحامين. وفي ذلك الوقت، لم تكن هناك فرص كبيرة للطعن القانوني على نظام تشغيل السجن نفسه، على الرغم من أن بعض السجناء قاموا بإجراءات مدنية ناجحة ضد سلطات السجن تجاه الانتهاكات، بما في ذلك التعرض للضرب بعد وقائع هروب ومحاولات فرار.

### التجريم والقمع وإنكار الدافع السياسي (1975 - 1981)

ركز النموذج الثاني لإدارة السجناء السياسيين في أيرلندا الشمالية بشكل أكبر على الاحتجاز في السجن باعتباره عنصراً محورياً في الصراع السياسي والأيديولوجي الأوسع نطاقاً. والتجريم هنا منظور يتعامل مع السجناء على أنها أكثر من مجرد أماكن لاحتجاز واستجواب وسجن المناوئين بينما الصراع مستمر ومحتدم في الخارج. بل أصبحت مواقع رئيسية في الجهود الرامية إلى "كسر إرادة" السجناء. حيث يعتبر إنكار وضعهم واعتبارهم مجرمين وليسوا فاعلين سياسيين جزءاً من محاولة إنكار الطابع السياسي الأوسع للصراع الذي هم أطراف فيه. وليس بوسع هذا النموذج أن يسكت عن تصيد الأخطاء ذات الصلة بالعنف السياسي وليس الإجرام العادي. وهكذا، فإن قضايا من قبيل الاعتراف والمفاوضات مع هياكل قيادة السجناء، والعزل من قبل فصائل شبه عسكري، ورفض السجناء القيام بأعمال السجن أو ارتداء زي المجرمين العاديين - وهذه وما يتصل بها من قضايا أصبحت حتماً معارك بين السجناء والنظام.

وعلى الرغم من أن فترة الاحتواء التفاعلي في أوائل السبعينيات في أيرلندا الشمالية قد تميزت بفترة من البراغماتية القسري، إلا أن المحاولات المنسقة للتجريم من العام 1976 وحتى العام 1981 كان لها صداها في الثقافة القانونية والسياسية البريطانية. ففي أعقاب تقرير غاردينر سنة 1975، تم تنفيذ استراتيجية التجريم فقد تم التخلي عن سياسة الاعتقال دون محاكمة، وكان أي سجين مدان بارتكاب جريمة "إرهابية" يُعامل على نفس منوال السجناء العاديين، ويجبر على ارتداء زي السجن والقيام بأعمال السجن. كما جرت محاولات لدمجهم مع السجناء العاديين ومع السجناء من الفصائل المعارضة، ورفض نظام السجن الاعتراف بهيكل قيادة الجماعات شبه العسكرية السجناء. وتميزت هذه الاستراتيجية في السجن بإفناذ صارم للقواعد والتأكيد على صلاحيات الموظفين، وكذلك إضفاء صبغة داخلية على ما تعتبر بالضرورة مواقف عدائية من قبل الموظفين والمديرين في ظل ثقافة سجن تنبئ الوحشية والعنف ونزع الإنسانية، و"تدخل" مستمر من كبار السياسيين، بمن فيهم رئيسة الوزراء في ذلك الحين، في التفاصيل الدقيقة لإدارة السجن. وعلى نحو أوجزته مارغريت تاتشر قائلة:

*لا أعترف بشيء اسمه قاتل سياسي أو تفجير سياسي أو عنف سياسي. ما اعرفه فقط هو أن هناك قاتل مجرم وتفجير إجرامي وعنفي مجرم. ولن تتسامح أبداً في مواجهة ذلك. ولن نضفي عليها صفة سياسية.<sup>7</sup>*

وقد تورط مدراء السجن وأسيادهم السياسيين طوال فترة التجريم في تنفيذ السياسات التي سعت عمداً لإخفاء الطابع السياسي للسجناء، وإلى أن تكون السجناء هي محور المعارك السياسية والأيديولوجية في الصراع. ولم يكن القانون خلال هذه الفترة ذا فائدة كبيرة في الحماية من انتهاكات واسعة بحق السجناء في الوقت الذي تورطت فيه الدولة نفسها في معركة هدفها كسر إرادة سجناء الجيش الجمهوري الأيرلندي. واستخدم التعذيب وسوء المعاملة على نطاق واسع في مراكز التحقيق وداخل السجن. وكان التطبيق الصارم لل"قواعد" في السجن ذريعة لتبرير الوحشية المتطرفة ضد السجناء. وكثيراً ما رفضت شكاوى المحامين وجماعات حقوق الإنسان حول إساءة معاملة السجناء والمشتبه بهم خلال هذه الفترة - بدواع منها أن السجناء هم من ألقوا تلك الإصابات بأنفسهم ضمن حرب دعائية، أو أن من يتقدمون بتلك الشكاوى ليسوا سوى "زملاء لهم". وفي ظل سياق أضحت فيه السجناء - وبشكل حرفي - صراع حياة أو موت بين سجناء الجيش

<sup>7</sup> من كلمة ألقها مارغريت تاتشر في بلاغتها في 5 مايو 1981. انظر الرابط: <http://www.margaretthatcher.org/document/104589>

الجمهوري ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، لم يكن هناك مجال كبير لاستخدام القانون في حماية حقوق السجناء. وكما نبيّن لاحقاً، فقد أثارت هذه السياسات مقاومة كبيرة، لا سيما من السجناء السياسيين الجمهوريين.

### النزعة الإدارية والسجناء السياسيون في تحدٍ "فني"

يمكننا تسمية الحقبة الثالثة لإدارة السجناء السياسيين في أيرلندا الشمالية حقبة "النزعة الإدارية". حيث كان التركيز الأكبر لهذا النمط من إدارة السجن على الخطاب الإداري وليس الإيديولوجي والسياسي. وخلال هذه الفترة لم يُنظر للسجون على أنها وسيلة لـ "هزيمة" العنف السياسي بل على أنها الأماكن التي، في أحسن الأحوال، تتولى إدارة النتائج المترتبة على هذا النوع من العنف، وحيث سعت الإدارة لتجنب الأخطاء التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من العنف أو الاضطرابات الاجتماعية. وقد اعتبر التعامل مع السجناء السياسيين بمثابة تحدٍ "علمي" أو فني أشد صعوبة يتطلب مجموعة مختلفة من المهارات والتقنيات ويمكن مقارنته بأشكال أخرى "متخصصة" من إدارة السجن مثل تلك التي يتم من خلالها التعامل مع السجناء لمدد طويلة أو السجينات أو الشباب. وتسعى هذه الطريقة في إدارة السجناء السياسيين قدر الإمكان لترشيد عملية صنع السياسات، واتخاذ القرارات على أساس الحساب الموضوعي للمخاطر. ومن المؤكد أنه ليس نهج إداري "خالي من السياسة" يستجيب ببساطة لكل طلب من السجناء. بل أن الواقع يقول بأن أحد المبادئ التوجيهية للنزعة الإدارية هي السعي للحد قدر الإمكان من سلطة ونفوذ السجناء السياسيين.

اعتبرت تلك النزعة الإدارية في سجون أيرلندا الشمالية نتيجة للإضرابات عن الطعام. ومن المؤكد أن العواقب الوخيمة لإضراب الجمهوريين عن الطعام احتجاجاً على التجريم (نناقش ذلك لاحقاً)، والحد من "التدخل" السياسي في السجن (أي السماح لمديري السجن بالتصرف حسبما يقتضي الأمر) ومعها عوامل أخرى هو ما أدى إلى اعتماد أسلوب إدارة خاص في السجن. وهكذا، نجد على سبيل المثال أن سجون أيرلندا الشمالية قد اعتمدت نظام إجازة ناجح للغاية للسجناء ذوي المدد الطويلة بدءاً من منتصف الثمانينيات، والذي بموجبه يتم الإفراج عن أعداد كبيرة من السجناء لمدة تصل إلى عشرة أيام في السنة الواحدة (عادة خلال فصل الصيف و فترات عيد الميلاد). وكان كثير من الذين استفادوا من هذا النظام من السجناء السياسيين المدانين بأخطر الجرائم. وقد عاد جميعهم إلى السجن، حيث أن الهرب يعني ألا يستفيد رفاقهم من ذلك النظام. وفي حالة الجمهوريين، فقد كانوا يعودون لاستئناف جهود الهروب - بالمعنى الحرفي للعبارة - والتي كانوا في خضمها قبل الإفراج المؤقت عنهم.

على الرغم من أن البعض (وخاصة ضباط السجن) وجد في تلك النزعة استسلام تام لسطوة الجماعات شبه العسكرية في السجن، إلا أن في هذا الرأي مبالغة في التبسيط. فالأدق أن نقول إن تلك كانت وسيلة للسعي إلى الحد من تأثير السجناء السياسيين، وكان هناك دفاع كبير عنها حتى جاء وقت أصبح من غير الممكن الدفاع عنها، ومن ثم تم اعتماد وسائل أخرى وإعادة رسم ملامح تلك العلاقة بين السجن والسجناء. ومع هذا، وفي ظل تسارع الخطى نحو تحقيق عملية السلام بدءاً من منتصف التسعينيات، فقد أصبحت قضية السجناء تدريجياً أكثر أهمية في المفاوضات السياسية، وأدى زخم عدم زعزعة استقرار العملية السياسية بإشعال الأحداث في السجن إلى إضفاء طابع رسمي على العلاقة وهو ما كان يصب في إلى حد كبير في مصلحة السجناء.

وفيما يتعلق بالقانون خلال تلك الفترة، فإن يقين وعقلانية هذا النموذج كان يتطلب المزيد من الاحترام للقانون والشرعية. وكان للاستخدام الاستراتيجي للقانون من قبل السجناء السياسيين (نناقشه لاحقاً) تأثير كبير على كيفية إدارة السجن. وخلافاً لما كان يتم في عهد التجريم، فقد لاقى هذا النموذج (وعلى نطاق واسع) قبولا تدريجياً لفكرة أن تخضع صلاحيات الموظفين للرقابة وفقاً للمعايير البريطانية والدولية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين تواصل التعذيب والانتهاكات بشكل متقطع في مراكز الاستجواب، إلا أن الضغط الناجم من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وكذلك الدعاوى القضائية من جانب المحامين، جعل من هذه الممارسات أعمالاً غير ممنهجة على نطاق واسع كما كان الحال في عهد التجريم.

ومن منظور أوسع نطاقاً، فإن النزعة الإدارية كانت تتوخى وعياً سياسياً محدوداً يستلزم المزيد من أشكال التعامل الذكي، مع وعي سياسي أكبر نوعاً ما بحقيقة أن تحول السجن إلى ساحة صراع سيؤدي إلى عواقب وخيمة على ما يجري خارجها.

### إدارة السجن: خاتمة

إيجازاً نقول بأن الصراع في أيرلندا الشمالية قد شهد ثلاثة أنماط من إدارة السجناء السياسيين، والتي تتوافق بشكل عام مع ممارسات إدارية مماثلة في أي مكان آخر في العالم. ولكنها مع ذلك كانت تتشكل بصورة فريدة وفق العوامل الخارجية والداخلية. فقد كان لسلك الجماعات المسلحة التي ينتمي السجناء لها، فضلاً عن التطورات السياسية الأوسع نطاقاً والتي من قلبها نشأت تلك النماذج، أثر مباشر على نماذج الإدارة. وكانت تلك النماذج تتشكل داخل السجون وتتطور وتتغير حسب تصرفات السجناء. ولنا أن نفهم تلك التصرفات بصورة أفضل باعتبارها من أساليب المقاومة.

### الاعتقال السياسي والمقاومة

غالباً ما يتجاوز فعل المعتقلين السياسيين مجرد التعامل مع الاعتقال. ويشترك العديد منهم في الأفعال الفردية أو تنسيق المقاومة الاستراتيجية. وكما ذكرنا أعلاه، ونظراً للجهود التي يبذلها مديرو السجن وموظفوه من أجل "كسر شوكة" المعتقلين، غالباً ما ينظر

المعتقلون السياسيون بوعي ذاتي للسجن. على أنه مكان سياسي وأيديولوجي للكفاح، كما أنه ميدان أساسي آخر في الحرب المشتعلة في الخارج.

بالنسبة للمعتقلين السياسيين، تكون أفعال المقاومة في الغالب عمدية ومدروسة وذات طابع سياسي واضح، إلى درجات متفاوتة. وقد ركزت بعض الكتابات المتمعة بخصوص المقاومة بصفة عامة على علاقات السلطة، وبصورة خاصة، على تصوّرات المقاومة كأساليب لدراسة "أسلحة الضعفاء". إلا أنه من أحد الخصائص الهامة للمعتقلين السياسيين هو أنهم، في أغلب الحالات، في وضع أكثر قوة فيما يتعلق بمنظومة السجن عما هو عليه حال السجناء الجنائيين العاديين. وقد يمكنهم التنظيم الجماعي داخل السجن، وتتجه الروح الفردية والجماعية إلى أن تكون أعلى، كما يرد أن يكون لديهم تاريخ طويل من النضال في السجن، والذي يتعلمون منه الدروس ويستمدون منه الإلهام؛ وربما يكون بين صفوفهم سجناء ذوي مواهب تنظيمية أو عسكرية أو فكرية هامة، وقد يكون هناك أنصار سياسيون داعمين ومحامون متحمسون، وبالطبع، المنظمات التي يمكنهم طلب مساعدتها.

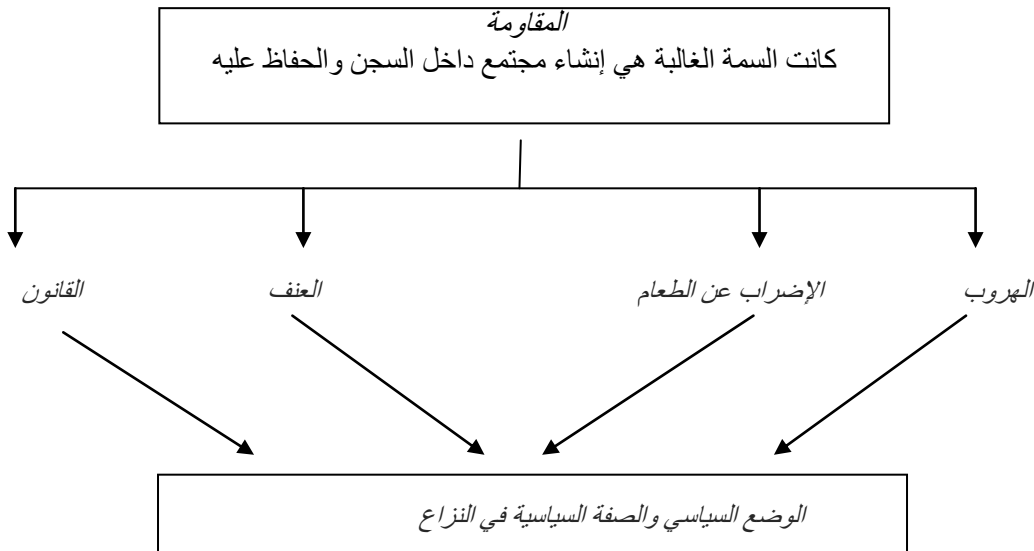
ستشكّل طبيعة نظام السجن والمنظومة السياسية التي يقع فيها دون شك طبيعة مقاومة المعتقلين. ومن بين مجموعات السجناء أنفسهم، بالإضافة إلى العوامل الفردية مثل السن والجنس، ستصاغ أساليب المقاومة من خلال المتغيرات، كما يلي:

- الأيديولوجية السياسية؛
- سيطرة التاريخ السياسي ضمن ثقافة المسجون؛
- صفات المجددين والقيادة؛
- القدرة التنظيمية والتأديبية.

يمكن التعبير عن المقاومة بعدد كبير من الصور التي تتراوح ما بين الدرامية (الهروب أو الإضراب عن الطعام أو الإضراب بالنفس أو الدفاع القانوني) إلى الروتينية (المهربات، الاتصالات غير القانونية، القواعد التنظيمية، التعليم السياسي). إلا أن التشابه الأساسي لهيكل السجن في كافة أنحاء العالم يؤكد استخدام عدد من طرق المقاومة بشكل شائع.

ومع التركيز الأساسي على إيجاد مجتمع السجن، تضمنت الاستراتيجيات الرئيسية للمقاومة للسجناء السياسيين الأيرلنديين الهروب (المقاومة بالسخرية)؛ القانون (المقاومة بتحديد القانون)؛ الإضراب عن الطعام (المقاومة بالتضحية)؛ والعنف (المقاومة بإنزال العقوبة). وإجمالاً، تم تصميم هذه الاستراتيجيات للتأكيد على حالة السجناء بصفتهم ممثلين سياسيين وليسوا مجرمين عاديين، والأكثر من ذلك هو التأكيد على السمة السياسية للصراع الذي سعت إليه الحكومة في العديد من الأوقات لتأطير أسلوب الجريمة الشامل أو نتيجة أفعال مجموعة صغيرة من الإرهابيين المعتلين نفسياً (السيكوباتيين) بخلاف أي نضال اجتماعي أو سياسي أو أيديولوجي شامل.

#### استراتيجيات المقاومة لدى المعتقلين السياسيين في أيرلندا الشمالية



## الجماعة بوصفها مقاومة

بالنسبة للسجناء السياسيين الذين ينتمون إلى شكل من أشكال التنظيم الجماعي أو الهيكل الخلوي من الخارج، غالباً ما يكون إصلاح هذا المجتمع أولوية شاملة عند اعتقالهم. هذا راجع بالضبط إلى أن الإدارة والموظفين يحاولون إعاقه قدرة هذه المنظمات لتغيير علاقات القوة داخل السجن. وقد تختلف منظمات السجناء من ميثاق الشرف غير المكتوب إلى ثقافة فرعية معقدة إلى هيكل القيادة العسكرية أو شبه العسكرية الرسمي الكامل. وبالنسبة للسجناء السياسيين، ستكون أفكار المنظومة التنظيمية بشكل لا يثير الدهشة. وهكذا، على سبيل المثال، وضع المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا والسجناء الجمهوريين في أيرلندا الشمالية تركيزاً كبيراً على الطبيعة "الطائفية" لسجنهم، ممارسين ميولهم الاشتراكية على نطاق واسع، مثل تجميع الموارد.<sup>8</sup> والسجناء الموالون في أيرلندا الشمالية، من جهة أخرى، مع كونهم جزءاً من منظومة أكبر، يميلون إلى اتباع نهج أكثر فردية تجاه السجن مع هياكل القيادة أكثر مرونة وتقليل التركيز على الجماعية والنهج غير المنظم نسبياً نحو استراتيجيات وتكتيكات المقاومة.

أخيراً، تتطلب المقاومة الجماعية "موقعاً" حتى "يحدث" في موقع جغرافي. حتى سيطرة السجن المؤقتة أو الجزئية أو الطارئة على مساحة داخل السجن تتيح فرصاً لأساليب المقاومة (مثل الهروب)، لكنها أيضاً تشير إلى وجود نقد أساسي للميزة الأساسية للسجن والملكية والسيطرة على المساحة. ومن أجل التأثير على أشكال المقاومة، يجب أن يؤسس المقاومون (لكن بصورة مؤقتة) المساحات والشبكات التي تقلل من فعالية رقابة وإشراف مديري السجن. وعليهم تحديد بعض السيادة على المساحة من أجل "تصوّر" الإحساس بالانتماء للمجتمع بشكل صحيح وتنظيمه وتحقيقه.

## الهروب والمقاومة – المقاومة بالسخرية

يعد التعبير الكلاسيكي عن المقاومة في نظر المعتقلين السياسيين هو الهروب. وكما سبق أن ذكرنا، يرى العديد من السجناء السياسيين أنفسهم على أنهم "أسرى حرب" مع "الواجب" الناتج للفرار. وقد يسهّل الهروب الانضمام مجدداً إلى الصراع العسكري في الخارج ورفع الروح المعنوية للرفاق والمؤيدين وتوجيه ضربة رمزية إلى العدو. وفي أيرلندا الشمالية، كان الجمهوريون بشكل خاص على استعداد لتخصيص الموارد غير متناسبة لدعم وتأمين الهروب، بخلاف ما تم إقراره عادةً بخصوص "العمليات العسكرية" العادية. وقد هرب الجمهوريون من السجن طوال فترة النزاع. إذ حفروا الأنفاق وتسلفوا جدران السجن وخطفوا طائرات هليكوبتر وهربوا عن طريق السباحة وأخرجوا من السجن وهربوا متنكرين في زي موظفين وفرق قانونية وحتى الزوار من الإناث. باختصار، كان الهروب سمة مميزة لتجربة السجن الجمهوري.

أما بالنسبة للموالين، ذوي الأنصار الداعمين الأقل وضوحاً للهروب إليهم (ذهب كثير من الجمهوريين إلى الجمهورية الأيرلندية أو الولايات المتحدة) والأقل فائدة في التحدي المباشر لشرعية الدولة (ويمكن القول) الأقل قدرة تنظيمية، لم يظهر سجنائهم على أنهم يعتبرون ذلك "واجبهم" للهروب من السجن، تماماً مثل نظرائهم الجمهوريين، على الرغم من نجاح البعض ومحاولة الآخرين.

من جانبها، ظهرت الدولة في أيرلندا الشمالية أن تنظر إلى الهروب كالملاذ الأخير في التحدي الفكري والسياسي لسلطتها. كذلك، توسعت الدولة في الموارد الهائلة، ليس فقط لتحقيق أقصى قدر من الأمن لمنع الهروب، وإنما تسعى أيضاً لتسليم من استطاعوا الهرب بنجاح إلى القضاء، بغض النظر عن التكاليف.

وبجانب الموت، وإذا كان الاعتقال هو أعظم العقوبات التي يمكن للدولة أن تفرضها على أعدائها، فإن الهروب من السجن هو أكثر التحديات المباشرة لممارسة سلطة الدولة.

## المقاومة والقانون – التحدي بالقانون وتطوير أسلحة الدولة

يعتبر مفهوم القانون كسلاح رئيسي في ترسانة الدولة في أوقات النزاعات العنيفة مترسلاً. غير أنه، وحتى في الأماكن التي لا تتعاطف مع السجناء السياسيين، فقد تقدم جلسات الاستماع القانونية، سواء لتحديد الجرم أو البراءة، أو في التحديات المتعلقة بطبيعة احتجاز سجين سياسي، بعض الأسس للسجناء السياسيين للمقاومة العملية والرمزية.

في الأيام الأولى للصراع، بدا اعتبار الجمهوريين للمحاكم على أنها بالأساس مواقع للمقاومة/الرمزية. وحاول الكثير منهم إما إلقاء الخطب السياسية في المحكمة (وعادةً ما منعهم القاضي من فعل ذلك) أو رفضوا ببساطة الاعتراف بالمحاكم - بحجة أنها كانت رمزاً ملموساً للحكم البريطاني في أيرلندا. على سبيل المثال، يحكي جيرى آدمز، الذي كان وقتذاك أحد السجناء الجمهوريين، في سيرته الذاتية كيف أنه رفض الاعتراف بسلطة المحكمة، عن طريق حياكة سرواله الجينز خلال جلسة الاستماع الخاصة به، كما رفض الوقوف عند النداء باسمه،

<sup>8</sup> انظر:

F. Buntman (2003) *Robben Island and Prisoner Resistance to Apartheid*. Cambridge: Cambridge University Press

وتخاطب مع السجناء الآخرين وقرأ الصحف<sup>9</sup> وغني عن القول أن القضاء تبينوا رأياً سلبياً للغاية عن هذه الرموز الواضحة لعدم الاحترام، وانعكس هذا على معدلات الإدانة. وبالنسبة للمحامين الذين يعملون لهؤلاء السجناء، كان هذا السلوك محبطاً للغاية وكان القصد منه أن موكلهم أدبوا في بعض الأحيان وفقاً لأدلة ضعيفة جداً لأنهم كانوا يرفضون السماح لمحاميهم بتقديم الدفاع المناسب على هذه الاتهامات. وتحت ضغط من السجناء أنفسهم والمحامين، وعلى علم أنهم الآن يواجهون حرباً طويلة (التي نجح المتطوعون فيها، مع تصعيد الدفاعات، إلى الخروج وإعادة الانضمام إلى النضال)، خففت القيادة الجمهورية من الخط التنظيمي عند الاعتراف بالمحكمة، وانخفضت هذه الممارسة بشكل حاد من عام 1976 فصاعداً، إذ قامت بها إلى حد كبير القيادات البارزة ضد من كانت لديهم بالفعل أدلة وافية، يُرجح أنها تؤدي إلى الإدانة.

من أواخر السبعينات والثمانينات فصاعداً، حاول العديد من السجناء السياسيين استخدام المحاكم بصورة أكثر عمليةً للطعن في سلطة الدولة في الطلبات المقدمة إلى المحاكم الدولية لحقوق الإنسان وللمثول أمام المحاكم والمراجعة القضائية وجلسات الاستماع الخاصة بتسليم المجرمين وما شابه ذلك. وضمن التوجُّه الجمهوري، تحول "الخط" من موقف، حيث اعتاد الأعضاء رفض الاعتراف بشرعية المحاكم، إلى الذي تمت محاربة كل حالة فيه، بغض النظر عن فرصة النجاح. وأوضح اثنان من السجناء السابقين تلك التغييرات للمؤلف:

ألقيا القبض عليهما أثناء تنفيذ عملية. ذلك بعد أن أوقفنا البريطانيين [الجيش البريطاني] عند نقطة تفتيش، وحوالنا لهم ولكن تم القبض علينا... وكان هناك بعض عباد قوسم سدس في السيارة. وعندما قدمنا إلى المحكمة، ناقشنا كلاً لاقتراحات، علماً أننا منعنا أنفسنا من سمنها....  
وأعتقد أننا رأينا أن نيكفهم ذلك أكبر قدر ممكن من المحامين وقتنا جالاً لشرطتها هكذا...<sup>10</sup>

وأخبر سجين سابق آخر، أدين أيضاً في الثمانينات، المؤلف بما يلي:

للالمانة، فقد كنت أتويعد ما لا اعترف بالمحكمة. لقد كنت هناك من قبل لرفضنا لاعترافيها هذا الماهرة في السبعينات. وكاننا المرة الثانية بالنسبة لي في عام

1986، لكن تغير الخط، لذا عارضنا القضية... وأعتقد أننا قد غمنا ذلك [عدم الاعتراف]

إذا كنت أتويعده، لكن أيضاً كانت هناك أمثلة لرفض...<sup>11</sup>

لم تحدث تغييرات في المواقف بين أفراد الجيش الجمهوري الإيرلندي من منتصف السبعينات بشأن المحاكمات، ضمن سياق نظام قضائي ثابت ومهنة المحاماة. كما لعب المحامون أيضاً دوراً في هذا التحول. وكما ذكر أعلاه، كان المحامون مقتنعين بجعل القضية بالنسبة لقيادة الحزب الجمهوري أن سياسة عدم الاعتراف بالمحاكم هي الهزيمة الذاتية، وبالتالي ظهر تكتيك القتال في معظم الحالات لأجل "استخدام الموارد" (جميع الفواتير القانونية بما في ذلك دفع الفواتير الخاصة بمحامي الدفاع والشهود الخبراء وما إلى ذلك من قبل الحكومة البريطانية من خلال نظام المساعدة القانونية) على أنه القاعدة. وفي التسعينات، وبصورة جزئية بسبب نظام المحاكم الذي أصبح مثقلاً بالقضايا السياسية، ظهرت ملازمة جديدة تسمى "اعتماد الأدلة". استتبع ذلك من المتهمين مرافعة "غير مذنب"، لكنه لم يتصاعد إلى الدفاع. وكان لهذا تأثير على إصرار السجناء على موقفهم المبادئ لعدم قبول الجرم الذي فرضته المحكمة البريطانية، لكن لتسريع المحاكمة. وفي المقابل، عرض القضاة الجمل الأخف وزناً من دون "المساومة على المرافعة" بشكل رسمي، والذي لم يُسمح به من الناحية الفنية في النظام البريطاني.

في السجون نفسها، أدت هذه الرغبة بين الجمهوريين وبعض الموالين إلى مجموعة من تحديات المراجعة القضائية للقواعد التأديبية في السجون التي جعلت تنفيذ قواعد السجن ككل أمراً مستحيلاً. والحقيقة هي أنه بمجرد أن أصبحت المحاكم مستعدة للنظر في اتباع نظام تأديبي للسجن وأصبح السجناء على استعداد لتحدي القرارات، أصبح الضعف القانوني في تصميمها وتنفيذها واضحاً كل الوضوح.

<sup>9</sup> مذكراته: G. Adams (1996) *Before the Dawn: An Autobiography*. Cork: Brandon Books

<sup>10</sup> مقابلة مع سجناء الجيش الإيرلندي الجمهوري السابقين المتهمين في الثمانينات. (14 يونيو 1996). تم حذف بعض تفاصيل الاعتقال لمنع تحديد الهوية.

<sup>11</sup> مقابلة مع أحد سجناء الجيش الجمهوري الإيرلندي (الأول من ديسمبر 1994).

كذلك، استخدم الجمهوريون النظام القانوني الدولي للتعريف بنضالهم. على سبيل المثال، يستخدم الجمهوريون القانون كوسيلة للمقاومة من خلال حالات تسليم المقاتلين في بلدان أخرى، وذلك من خلال المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وتعتبر حالات تسليم المجرمين رائعة، حتى في الفترة التي كان فيها الجيش الجمهوري الإيرلندي رافضاً الاعتراف بكل من المحاكم في شمال وجنوب أيرلندا، لأن المسألة القانونية لعقد جلسات استماع المجرمين الذين تم تسليمهم بخصوص الجرائم قد تُعتبر "سياسية". وهكذا، ذهبت إجراءات التسليم إلى جوهر التفاهم الجمهوري للصراع. وفيما يتعلق بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وفي عام 1978، ادعت مجموعة من السجناء المحتجين أنه ينبغي اعتبار السجناء السياسيين بموجب المادة 9 من الاتفاقية (حرية الفكر والتعبير والدين). ولم توافق اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان على ذلك. وكانت الاستراتيجية التالية أكثر التواءً وتحدثت أوضاع اعتقالهم، مثل الحرمان من الحصول على محامٍ (بموجب المادة 6) أو فيما يتعلق بالإعدام من قبل القوات البريطانية في جبل طارق في حق ناشطين عزل من الجيش الجمهوري الإيرلندي بموجب المادة 2، الحق في الحياة. وعلى الرغم من أن خسارتهم للمزيد من الحالات أكثر من فوزهم، كانت المنافسة بالأساس للأهمية الرمزية والسياسية، وليست الفعالة. هذه الإجراءات الدولية قدمت تحدياً للجهود البريطانية لتمثيل الصراع على أنه مجرد مسألة قانون ونظام - وكذلك توفير الفرصة لتقديم الدليل على التواطؤ البريطاني مع القوات شبه العسكرية الموالية والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، وما إلى ذلك مما هو وارد في السجل ومعروض على وسائل الإعلام الدولية.

في أيرلندا الشمالية، وما وراء السجون، بدأ الجناح السياسي للجيش الجمهوري الإيرلندي (شين فين) أيضاً، وعلى نحو متزايد، في استخدام المحاكم، إذ أصبح الحزب مشاركاً في العملية السياسية الانتخابية. وحتى الثمانينيات، تمسك شين بموقف رافض للتصويت، حتى أنه لن يتخذ مقاعده في أي غرفة، إذ أن القيام بذلك سيكون بمثابة موافقة على التقسيم غير الشرعي للجزيرة. ومع ذلك، تم التخلي جزئياً عن رفض التصويت في الهياكل السياسية الأيرلندية عام 1980 بصورة جزئية بسبب نجاحات الإضراب عن الطعام في عامي 1980 و1981 (سوف نناقش ذلك لاحقاً). وعندما حاولت المجالس الاتحادية إعادة صياغة اللجان لاستبعاد مجالس شين فين من ممارسة أي سلطة سياسية، قام الجمهوريون بعدة تحديات ناجحة أمام المحاكم بأن هذه الإجراءات كانت تمييزية وغير قانونية.

خلاصة القول، وفي محاكمات المتهمين السياسيين الجمهوريين، داخل السجون نفسها وفي المجال السياسي، بدأ الجمهوريون من الثمانينيات فصاعداً النظر إلى القانون والمحاكم باعتبارهما ساحة إضافية للنضال العملي، جنباً إلى جنب مع الكفاح المسلح والتعبئة السياسية. وعندما قررت الحركة في نهاية المطاف التخلي عن الكفاح المسلح في منتصف التسعينيات، كان هذا جزئياً راجع إلى أن قيادة الحزب الجمهوري تمكنت من اقناع غالبية الحركة بإمكانية تحقيق المزيد من خلال السياسة والقانون (خاصة التعبئة والتفاوض في مجال حقوق الإنسان والمساواة) أكثر مما يتم عبر الكفاح المسلح.

### الإضراب عن الطعام والوفاة: المقاومة بالتضحية بالنفس

هناك توثيق جيد لاستخدام الإضراب عن الطعام كاستراتيجية للمقاومة أو الاحتجاج في الصراعات السياسية والعرقية والاجتماعية أيضاً. فقد استخدمته من قبل المطالبات بحق اقتراع المرأة، وكذلك استخدمه طلاب ودعاة ونشطاء حقوق الإنسان، وقدامى المحاربين احتجاجاً على الحرب، وكذلك الأطباء احتجاجاً على أوضاعهم أو أوضاع مرضاهم. وفي حين يستخدم السجناء العاديين أيضاً الإضراب عن الطعام للفت الانتباه إلى ظروفهم أو لتعزيز مطالب البراءة، إلا أن الاحتجاج المنظم بهذه الطريقة وحتى الموت ارتبط بالسجناء من ذوي دوافع سياسية. فقد لجأ السجناء السياسيون في دول مثل جنوب أفريقيا، إسرائيل وفلسطين، والاتحاد السوفياتي السابق وألمانيا الغربية وتركيا، وبالطبع السجناء في مواقع مثل غوانتانامو وسجون "الحرب على الإرهاب" الأخرى، ومنذ فترة طويلة إلى الإضراب عن الطعام. وفي أيرلندا، يعود هذا التقليد لدى السجناء السياسيين إلى أكثر من مائتي عام، وأصبح في القرن العشرين، في كل من أيرلندا الشمالية وجنوب أيرلندا، استراتيجية رئيسية للسجناء السياسيين لتأكيد وضعهم باعتبارهم سجناء سياسيين وليسوا مجرمين عاديين.

ويعتبر الإضراب عن الطعام استراتيجية مقاومة تنفذ ضد عدو يبدو أكثر قوة. فمن خلال عملية الحرمان والتضحية بالنفس والقدرة على التحمل، يتحول الجسد نفسه إلى ساحة نضال رمزية. وفي الواقع، وفي بعض الحالات، قد يتحول الجسد حرفياً إلى ساحة للصراع وقتما تجبر سلطات السجن السجناء على تناول الطعام. وتنبع قوة نضال الإضراب عن الطعام من رغبة السجناء في تحمل مشقته، سعياً لفضح "قسوة" دولة قوية والحصول على دعم المجتمع المحلي والدولي (حتى من أولئك الذين لا يؤيدون الكفاح المسلح بالضرورة). وفي بعض السياقات (ومنها أيرلندا الشمالية)، تنحصر جميع تعقيدات الصراع السياسي، لفترة من الزمن، في قدرة السجناء على التحمل، بينما ينتظر من في داخل السجن وخارجه وفاته وما ينجم عن ذلك من ردود الفعل السياسية والاجتماعية الحتمية. وفي حالات أخرى - مثل تركيا، حيث توفي 107 من السجناء المضربين عن الطعام خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2003 - تستمر الصراعات السياسية من دون تغيير كبير في إيقافها على الرغم من ما جرى في السجن من أحداث.

ومن المؤكد أن التضحية بالنفس استراتيجية فيها خطر كبير على السجناء، وينبغي عليهم أن يحسبوا تبعاتها بدقة، وكذلك فوائدها ونتائجها. والأهم من ذلك أن عليهم إجراء تقييم دقيق لقوة تحمل من قرروا الإضراب ومدى إصرارهم على المواصلة حتى النهاية إذا لزم الأمر ذلك، والفترة الزمنية التي قد تنقضي حتى وفاتهم، والضغط السياسي الناتج والذي يمكن أن يتحقق في تلك الفترة، واحتمالية استجابة الدولة لتلك الضغوط. ويعوّل المضربون عن الطعام على حقيقة أن موتهم سوف يؤدي إلى رد فعل وهذا بدوره يفرض ضغطاً على الدولة تجاه تلبية

بعض مطالبهم على الأقل. وعندما يتم تعبئة الرأي العام الوطني أو الدولي بنجاح لصالح المضربين عن الطعام - كما جرى في نهاية المطاف في حالات الإضراب عن الطعام في السجون الأيرلندية عامي 1980 و1981 - فعندئذ يكون لأفعالهم قوة رمزية واستراتيجية كبيرة.

وكما أقر السجناء السابقون المنتمون للجيش الجمهوري، فقد كانت إضرابات الطعام التي دخلها السجناء الجمهوريون إلى حد كبير استراتيجية يانسة من جانب السجناء بعد الفشل الملحوظ لطرق الاحتجاج بالبطانية و"عدم الاغتسال" والتي استمرت لفترة طويلة حتى تبين في النهاية ألا طائل من ورائها سوى الهزيمة الذاتية.<sup>12</sup> وفي الفترة بين عامي 1976 وبداية الإضراب الأول عن الطعام في عام 1980، رفض مئات السجناء الجمهوريين المحتجين ارتداء زي السجن احتجاجاً على الغاء "وضع فئة خاصة" (كما سبق أن أوردنا) ومعاملة سلطات السجن لهم كأسرى حرب. وبدلاً من ارتداء الزي الذي قدمته السلطات، قرر السجناء عدم ارتداء أي شيء سوى وضع بطانيات السجن على أجسادهم. وسرعان ما تحول هذا الاحتجاج بالبطانية "اعتراض بعدم الاغتسال" وبعد ذلك "احتجاج بالقذارة" حيث لطخ السجناء جدران زنازاتهم بفضلاتهم. ورد العاملون في السجن على تصرفات السجناء بالعنف، والتفتيش الجسدي، والضرب، وغيرها من الانتهاكات. وبالإضافة إلى ذلك، وكما نوضح لاحقاً، فقد كان ضباط السجون يغتالون على يد الجيش الجمهوري. وبحلول أبريل 1978 كان هناك ما بين 3 إلى 400 سجين مشارك في هذا النوع من الاحتجاج. وكان لقرار أصدرته سلطات السجون في عام 1979 يقضي بنقل جميع القادة من "المباني H" ووضعهم في مكان واحد (بغرض إضعاف الروح المعنوية لاتباعهم) أثره في تسهيل إعادة تقييم تلك القيادات للاستراتيجية التي كان من الواضح أنها غير مجدية. وبدأ السجناء في الضغط على قيادة الجيش الجمهوري في الخارج لإعطائهم إذناً للإضراب عن الطعام. وهكذا رضخت القيادة في الخارج، التي كانت تعارض تلك الخطوة، في نهاية المطاف خاصة عندما ظهر لها أن السجناء سيدخلون في إضراب حتى من دون موافقتها. وبدأ الإضراب الأول عن الطعام في أكتوبر من عام 1980.

شهد الإضراب الأول مشاركة سبعة سجناء للمطالبة بوضع سياسي، وهي مطالبة سرعان ما تفرعت إلى خمسة طلبات عملية في عام 1979. والمطالب الخمسة هي (1) الحق في ارتداء ملابسهم الخاصة، (2) أن يعفوا من العمل في السجن، (3) حرية التجمع مع زملائهم من السجناء الجمهوريين، (4) الحق في تنظيم فعاليات ثقافية وترفيهية و(5) استعادة الإبراء الذي سحب منهم نتيجة الاحتجاج.

دخل السجناء السبعة الإضراب عن الطعام في نفس الوقت، وهو خطأ تكتيكي (حيث أن لدخول السجناء في إضراب عن الطعام في أوقات مختلفة يحقق زخماً سياسياً أكبر) لم يتكرر في الموجة الثانية من الإضراب. وكان شين ماكين - أحد السبعة الأوائل - على شفا الموت، ودخل 27 سجينا آخر الإضراب في 15 ديسمبر، وسبعة آخرون في 16 ديسمبر 1980. وانتهى الإضراب الأول عندما قام ممثل حكومة تاتشر في أيرلندا الشمالية، وزير الخارجية همفري اتكينز، بتقديم وثيقة للسجناء عرضت تقديم تنازلات مختلفة حول قضايا مثل الملابس ذات الشكل المدني، والطعام، والطرود، والزيارات، والتجمع، وغيرها من القضايا. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالسجناء، وفي أعقاب صفقة اللحظة الأخيرة هذه، تراجعت الحكومة عن تنفيذ بنود تلك الوثيقة.<sup>13</sup>

وبدأ الإضراب الثاني في مارس 1981، بقيادة الضابط القيادي السجين آنذاك، بوبي ساندرز. ويوم أن بدأ إضراب ساندرز، قرر السجناء إلغاء الاحتجاج بعدم الاغتسال، بعد أن وجدوا أنه قد استنفد الغرض منه. وفي موجة الإضراب الثانية كان السجناء يشاركون على مراحل. وبينما كان من الصعب في البداية الحصول على دعم كبير، حتى في المناطق التي تؤيد الجمهوريين، إلا أن هذا تغير عندما رشح ساندرز نفسه لمنصب سياسي في وستمنستر من سجنه، وانتخب عضو في مجلس النواب عن فيرماناغ وجنوب تايرون. وحازت تلك الانتخابات على اهتمام وطني ودولي ضخم وكذلك اهتمام بقضية الإضراب عن الطعام، على الرغم من أن السيدة تاتشر أعلنت أن النتيجة لن تغير شيئاً، مؤكدة على رأيها بأن "الجريمة هي الجريمة... هي ليست سياسية، بل هي محض جريمة". وفي 5 مايو 1981، أي في اليوم السادس والستين من إضرابه عن الطعام، توفي بوبي ساندرز. وحضر جنازته أكثر من مائة ألف شخص، وكان لوفاته صدئاً دولياً هائل (وسلبي إلى حد كبير) تجاه التعنت البريطاني. وعلى الرغم من جهود الوسطاء، وفتح قنوات اتصال مباشرة مع الحكومة البريطانية من خلال وزارة الخارجية، فقد قضى عشرة مضربين آخرين قبل أن يتم تعليق هذا الإضراب الثاني في أكتوبر 1981.

وكان السبب الأساسي لإنهاء الإضراب عن الطعام أن عائلات السجناء، وبحكم وقوعهم تحت ضغط شديد، قد بدأت في إعطاء الإذن للتدخل الطبي ما أن يدخل السجناء في غيبوبة، وتم التخلي عن الاحتجاج بالإضراب عن الطعام تماماً في أكتوبر 2001.

في حين اعتبر عدد كبير من السجناء في ذلك الوقت الإضراب عن الطعام استراتيجية فاشلة، إلا أن المطالب الخمسة تحققت في نهاية المطاف وبالكامل في السنوات التي أعقبته. وعلى نطاق أكبر، أدت موجتي الإضراب إلى نضج جناح الشين فين سياسياً، وهو ما أحدث في نهاية المطاف تحولا كبيرا في طبيعة الحركة الجمهورية والمشهد السياسي في أيرلندا الشمالية بشكل عام.

<sup>12</sup> انظر:

B. Campbell, L. McKeown and F. O'Hagan (eds) (1994) *Nor Meekly Serve My Time: H-block Struggle, 1976-81*. Belfast: Beyond the Pale; L. McKeown (2001) *Out of Time: Irish Republican Prisoners, Long Kesh 1972-2000*. Belfast: Beyond the Pale

<sup>13</sup> انظر:

D. Beresford (1987) *Ten Men Dead: Story of the 1981 Irish Hunger Strike*. London: Harper Collins.



## العنف والمقاومة بوصفهما عقاب

يمكن النظر، بطريقة أو بأخرى، إلى الإضراب عن الطعام على أنه وسيلة عنيفة، وإن كان ذلك العنف موجهاً ضد مستخدم الوسيلة ذاته. على أن السجناء قد يشاركون كذلك في أعمال العنف ضد موظفي السجون والسجناء الآخرين. وبالنسبة للسجناء السياسيين الذين يلجأون إلى أعمال العنف، فقد ينجم هذا عن تعاملهم مع السجن على أنه ساحة أخرى لاستمرار الكفاح المسلح الدائر في الخارج. وقد يكون أيضاً استجابة لظروف مادية أو نتيجة لسوء القيادة (وكذلك سوء الاستراتيجية) داخل السجن. كما قد يصير العنف محل حساب عقلائي تتم فيه مقارنة فعاليته باستراتيجيات المقاومة الأخرى.

وكما سبق وأن ذكرنا، يمكن أن يتم توجيه العنف ضد موظفي السجون، أو ضد السجناء من الفصائل المتناحرة أو السجناء العاديين (الذين يمكن اعتبارهم تهديداً للأمن أو موضوع استراتيجية "إدماج قسري" حيث يتم استغلالهم لتفكيك تماسك مجموعات السجناء السياسيين مثلما حدث في أيرلندا الشمالية) أو توجيه العنف إلى منشآت السجن.

وقد يتمكن السجناء في بعض الأحيان من حشد دعم رفاقهم في الخارج للقيام بأعمال مسلحة دعماً لنضالهم في السجن. فعلى سبيل المثال، تم اغتيال 30 من ضباط السجون على أيدي الجماعات شبه العسكرية في أيرلندا الشمالية، وكانوا جميعهم عدا اثنين ضحايا هجمات الجمهوريين في سياق حملات نفذها السجناء؛ مثل احتجاج عدم الاغتسال والإضرابات عن الطعام ورفض إدماج السجناء.

وفيما يتعلق بالسجناء السياسيين، فإن اللجوء للعنف، مثل الإضراب عن الطعام، استراتيجية عالية المخاطر. ويمكن أن تأتي بنتائج عكسية، وتشجع النظام على تبني رد فعل أشد قسوة، ويمكن أن تلحق الضرر بالعلاقات مع إدارة السجون وموظفيه. كما يمكن أن يكون لها عواقب سلبية على النضال السياسي الذي ينتمي إليه. فمن أهم الركائز التي يعتمد عليها السجناء السياسيون قدرتهم على كسب التعاطف مع قضيتهم في مواجهة نظام قوي وقمعي. فالعنف قد يعرض رصيدهم لدى الجمهور للخطر، بل وقد يستفزهم إلى اتخاذ موقف سلبي عام. ولذلك فهو يكتسب فعاليته من دراسة الموقف بكل دقة. ومن المؤكد أن استخدام العنف ضد موظفي السجون، ولا سيما من قبل الجمهوريين بدءاً من أواخر الثمانينات، قد تراجع نسبياً وصار يكتسب صبغة استراتيجية أكبر. وفي أواخر العقد الثامن والتاسع من القرن العشرين، أعلن الجيش الجمهوري أنه لم يعد يعتبر موظفي السجون "أهداف مشروعاً". وهكذا نجد أن العنف بوصفه استراتيجية مقاومة يكون أشد فعالية كتهديد دائم، وغير معلن في الغالب ونادراً ما يستخدم، ولكن في ذات الوقت واقع قائم بما يكفل تحقيق أقصى قدر من تطويع العاملين وتقديم مطالب السجناء دون الحاجة إلى اللجوء الفعلي له.

## إطلاق سراح السجناء وإتفاق الجمعة العظيمة

عقب كل فترة تقريبا من الصراع في تاريخ أيرلندا الحديث يتم الإفراج عن السجناء بعد الاتفاق على وقف مستدام للعنف. فعقب وقف إطلاق النار في عام 1994، بدأ الموالون على وجه الخصوص يضغطون من أجل إطلاق سراح السجناء السياسيين. وفي المراحل المبكرة من المفاوضات، بدأ الجمهوريون أقل حماساً تجاه التركيز بشكل كبير على السجناء، وذلك على ما يبدو خوفاً من أن تستخدم بريطانيا قضية السجناء في السعي لانتزاع تنازلات غير مقبولة بشأن القضايا السياسية والدستورية على نطاق أوسع. وكان يُنظر إلى عدم تحرك حكومة المحافظين بقيادة جون ميجر تجاه مجموعة من القضايا (بما في ذلك السجن) استجابة لمبادرة الجيش الجمهوري بوقف إطلاق النار على أنها استراتيجية أدت إلى انهيار وقف إطلاق النار في العام 1996. وقد أعيد وقف إطلاق النار في عام 1997 بعد عودة حكومة عمالية إلى الحكم بزعامة توني بلير وبأغلبية كبيرة. وظهرت رغبة الحكومة البريطانية الجديدة في الانخراط بشكل واقعي في إيجاد حللقضية السجناء عندما توجه وزير الخارجية الجديد، مو مولام، إلى سجن ميز وطمان علناً قادة الموالين في السجن (والذي كان قد هدد بسحب تأييد الموالين لوقف إطلاق النار) بتصريح مفاده أن الإفراج المبكر عن السجناء سيكون ضمن أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه.

وفي إطار اتفاق الجمعة العظيمة تم الاتفاق على أن يتم إطلاق سراح جميع السجناء الذين ينتمون إلى الفصائل التي وافقت على وقف إطلاق النار في غضون سنتين من إبرام الاتفاق، بغض النظر عن خطورة جرائمهم. ولم يتم ربط الإفراج بتسليم الأسلحة. ويعني إطلاق سراح السجناء برخصة أنه من الممكن استدعاءهم إلى السجن ثانية من دون إعادة إدانة في حال عودة السجناء إلى ممارسة العنف السياسي.<sup>14</sup> وبغض النظر عن هذه الآلية، وبعد مرور نحو 15 عاماً على الاتفاق، فلم يعد سوى أقل من 5٪ من عدد الذين أفرج عنهم إلى السجن لارتكابهم جرائم ذات دوافع سياسية. وكان برنامج الإفراج المبكر عن عناصر من عناصر نجاح عملية السلام في أيرلندا الشمالية. وتضمن الاتفاق أيضاً بنوداً تنص على إعادة إدماج السجناء السياسيين السابقين. وبدعم كبير من الاتحاد الأوروبي، أصبح العديد من السجناء السابقين من أهم بناء السلام والقيادات في مجتمعاتهم داخل المناطق التي تضررت من العنف.<sup>15</sup>

<sup>14</sup> يمكن الاعتراض قانوناً على مثل هذا الاستدعاء.

<sup>15</sup> انظر أيضاً:

## خاتمة

مثلت سجون أيرلندا الشمالية في مجملها ساحة صراع. وكانت الأساليب المختلفة التي أوردناها لإدارة السجون وليدة العديد من التوجهات الإيديولوجية والسياسية والعملية في الدولة تجاه العنف الذي يمارسه الجمهوريون والموالون. وتقدم لنا الاستراتيجيات التي تبناها السجناء، وجميعها تحورت حول انتزاع اعتراف شامل بكونهم سجناء سياسيين في خضم صراع سياسي، أفكار مهمة بشأن طريقة تفكير منظمات هؤلاء السجناء في مراحل وحقب زمنية مختلفة على امتداد صراع دام لأكثر من ثلاثين عاماً. وقد تم إغلاق السجنان – ميز وكيرملن رود - اللذان اشتملا على الغالبية العظمى من السجناء السياسيين، حيث تحول سجن كيرملن رود إلى مزار سياحي شهير. وفي حين أن عدد صغير من السجناء الذين ينتمون إلى جماعات الجمهوريين والموالين قد بقي في سجون أيرلندا الشمالية (27 سجين في سبتمبر 2014)،<sup>16</sup> إلا أن كلا السجنين قد بقيا رمزاً لذلك الصراع التاريخي.

وفيما يتعلق بالسجناء، فإن استراتيجيات المقاومة المتداخلة التي تمثلت في تنظيم الجماعات ومحاولات الهرب واللجوء للعنف واستغلال القانون، كانت مرتبطة في مجملها بإصرارهم على أنهم سجناء ذوي دوافع سياسية مشاركين في نضال سياسي. أما فيما يتصل بالدولة، تخوض نضالاً سياسياً عنيفاً، فإن طريقة تعاملها مع السجناء تعكس ما طرأ على نظرتها إلى طبيعة الصراع من تقلبات ونقلات. فنجد في مراحل التعامل؛ من اعتقال للمشتبه بهم من دون محاكمة، ومنح وضعية خاصة للسجناء في أوائل السبعينيات، ثم إلغاء تلك الوضعية بدءاً من عام 1976، ومحاولات التجريم في أوائل الثمانينيات، وسياسات النزعة الإدارية في سنوات الثمانينيات - تكويناً لصورة تعكس المنهجيات الإيديولوجية والسياسية التي تبنتها الحكومات البريطانية المتعاقبة في التعامل مع الصراع. وبالمثل، يعتبر الإفراج المبكر عن السجناء السياسيين تنفيذاً لبنود اتفاق الجمعة العظيمة إقراراً - وبغض النظر عن سنوات من الدعاية والترويج لنقيض تلك الفكرة - بأن ما جرى كان صراعاً سياسياً، يتطلب حلاً سياسياً، وأن الإفراج عن السجناء السياسيين يعد جزءاً حتمياً من هذا الحل.

<sup>16</sup> رد على طلب من حرية المعلومات، سبتمبر 2014، متاح عبر الرابط:

<http://www.dojni.gov.uk/de/index/ni-prison-service/nips-foi/nips-foi-disclosure-log/nips-foi-statistics/number-of-terrorist-related-prisoners-and-age-profile>

- Adams G, *Before the Dawn: An Autobiography* (Brandon Books, 1996)
- Beresford D, *Ten Men Dead: Story of the 1981 Irish Hunger Strike* (Harper Collins, 1987)
- Buntman F, *Robben Island and Prisoner Resistance to Apartheid* (Cambridge University Press, 2003)
- Campbell B, McKeown L, and O'Hagan F (eds) *Nor Meekly Serve My Time: H-block Struggle, 1976-81* (Beyond the Pale, 1994)
- English R, *Armed Struggle: The History of the IRA* (Macmillan, 2004)
- Gardiner Lord, *Report of a Committee to Consider, in the Context of Civil Liberties and Human Rights, Measures to Deal with Terrorism in Northern Ireland* (HMSO, 1975)
- Hanley B and Millar S, *The Lost Revolution: The Story of the Official IRA and the Workers' Party* (Penguin 2009)
- McEvoy K, *Paramilitary Imprisonment in Northern Ireland: Resistance, Management and Release* (Oxford University Press, 2001)
- McKeown L, *Out of Time: Irish Republican Prisoners, Long Kesh 1972-2000* (Beyond the Pale, 2001)
- McKittrick D and McVea D, *Making Sense of the Troubles: A History of the Northern Ireland Conflict* (Penguin 2012)
- Ní Aoláin F, *The Politics of Force in Northern Ireland, Conflict Management and State Violence in Northern Ireland* (Blackstaff Press, 2000)
- Shirlow P and McEvoy K, *Beyond the Wire: Ex-prisoners and Conflict Transformation in Northern Ireland* (Pluto, 2008)
- Smith W, *Inside Man: Loyalists of Long Kesh – The Untold Story* (Colourpoint Books, 2014)
- Taylor P, *Loyalists* (Bloomsbury, 2000)